

تعريف كافٍ للتأويل ، بل هو شرط يحدد متى يحدث ، فهو بذلك جزء من التعريف .

ولكن ماهو نطاق التأويل ؟ هل كل شيء يخالف الجادة يتأول ؟ يقول السيوطي موضحا مالا ينبغي تأويله : « إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل . ومن ثم كان مردودا تأويل أبي علي (ليس الطيب الا المسك) على أن فيها ضمير الشأن ، لأن أبا عمرو نقل أن ذلك لغة تميم » (٣) .

وهذا يعنى أنه إذا جاء النطق مخالفا لما بين يدي النحوى فإنه لابد أن ينظر فيه أولا ، فإذا وجد أن هذا النطق لإحدى اللغات ، امتنع عن تأويله لأن الخلاف فى هذه الحالة سيعود إلى ذلك السبب .

ومما لا يصح تأويله أيضا الشاذ ؛ والذي نُقل عنه هذا الشرط هو السراج إذ يقول فى الأصول : « وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى اسناد حجة على الأصل المجتمع عليه فى كلام ولا نحو ولا فقه . وإنما يركنُ إلى هذا ضعفة أهل النحو ومن لاحجة معه . وتأويل هذا وما أشبهه كتأويل ضعفة أصحاب الحديث واتباع القصاص فى الفقه » (٤) .

فلقد حدد القدماء اذن شيئين هامين هما : متى نُؤول النص ، ونطاق هذا التأويل . أما عن تعريفه فلم يخلفوا لنا شيئا سوى الظروف التى تدعو إلى التأويل . ولكننا مع ذلك نستطيع عن طريق استقراء بعض النصوص النحوية للكوفيين أن نستبصر بعض الضوء من كيفية استخدامهم للتأويل حتى يتضح لنا شيء من خصائصه عندهم . حقا لقد تطور معنى التأويل فيما بعد ، ولكننا معنيون - فى المقام الأول - بمعناه عند الكوفيين .

(٣) السابق نفس الصفحة .

(٤) السابق ٧٥ .